بسمة وطن

الجوع كافر

rUN ˙ eeF ˙b

■ وضع فخامة الرئيس علي عبدالله صالح النقاط على الحروف عندما قال: «نحن مستعدون أن نتفاهم مع أي إنسان يتخلى عن العنف و الإرهاب، نحن سنتعامل معه، أما أن يستمر بأعمال العنف والإرهاب سواءً تنظيم القاعدة أو حوثيين أو غيرهم فسنتعقبهم بقدر ما نستطيع لأن هؤلاء خطر ليس على اليمن بل على الأمن والسلم الدولي خاصة القاعدة».

وتناول رئيس الجمهورية في حديث لقناة «أبوظبي» التحديات التي تواجهها اليمن بثقة كبيرة في الانتصار على هذه التحديات انطلاقاً من خبرته ودرايته وتعاطيه مع كافة التحديات التي واجهت الثورة حتى انتصرت وترسخت ثم أحداث المناطق الوسطى وبعد ذلك حرب الانفصال.

رسائل عدة وجهها الرئيس للداخل والخارج حين عبر عن التطلع إلى أن يكون العام ٢٠١٠م عام الاستقرار والسلام في اليمن والمنطقة «.. إذا استجابت كل القوى السياسية إلى الدعوة التي وجهناها للحوار والتفاهم بحيث يدلي كل طرف في القوى السياسية بدلوه، فيا مرحباً بهم ليقدموا أوراق عمل ونناقشها وماهو صالح سنقبل به وما فيه شطط أوفيه طرح غير مقبول سنتحاور حوله حتى نصل إلى لغة مشتركة».

والتطمينات التي صدرت عن فخامة رئيس الجمهورية شملت مثلث الشر عندما أوضح أن الوضع في صعدة ممتاز جداً والقوات المسلحة تحقق انتصارات جيدة، وفي جبهة القاعدة أشار إلى أن الوحدات الأمنية والقوات الجوية تحقق انتصارات جيدة ضد القاعدة في كل من: أبين وشبوة ومحافظة صنعاء، وتواصل عملية تعقب هذه العناصر الإرهابية الخطيرة التي تعبث بالأمن والاستقرار في اليمن.

كما تناول موضوع الأحداث الخارجة على النظام والقانون ومن يقف وراءها ويدعمها.

والنقطة الجوهرية في حديث الرئيس هي الرسالة التي وجهها للأشقاء في دول مجلس التعاون الخليجي عندما أشار إلى أن أكبر مساعدة يقدمها الأشقاء في مجلس التعاون لليمن هي استيعاب العمالة كون التحدي الاقتصادي ومستويات الفقر والبطالة هي أكبر التحديات التي يواجهها البلد.. وإذا ما ساعد الأشقاء على معالجة هذه الأوضاع بفتح الأبواب للعمالة اليمنية فإن ذلك سيساهم في التخفيف من الفقر والبطالة وما ينتج عنهما من احتقانات وحالة احباط وسخط لدى الناس جراء الفراغ والحاجة.. فالجوع كافر.□

alhayagim@gmail.com

كلام جامح

عبدان دهيس

من حوار إلى «مؤتمر للحوار»!

■ للدكتور عبدالكريم الإرياني- المستشار السياسي لرئيس الجمهورية، النائب الثاني لرئيس المؤتمر الشعبي العام- كلام جميل وظريف، أورده في سياق اجاباته في المقابلة الصحفية المميزة، التي أجرتها معه صحيفة «النهار» الكويتية- ونشرت مؤخراً، وهو يتحدث عن مسيرة الحوار بين حزب المؤتمر وأحزاب المعارضة، من واقع تجربته وخبرته الواسعة بهذا الخصوص خاصة وأنه ممن ترأس أكثر من مرة- لجنة الحوار عن حزبه- مع أحزاب المعارضة، نتكفي منه بهذه السطور، حيث قال حضرة الدكتور.. «قلت لهم يوماً، ولا أريد أن أكون قاسياً، إذا أردتم ألاّ نبدأ بالحوار، إلاّ بعد أن ننهي مشكلة صعدة والحراك في الجنوب، والمشاكل الاقتصادية والسياسية، فأنا أؤكد لكم أنني سأموت قبل أن نبدأ بالحوار..»..!

بالعمر المديد يا دكتور، بالطبع هذه الإجابة الجميلة والظريفة الواردة على لسان رجل بحجم المناضل الوطني المعروف د. عبدالكريم الإرياني، صاحب التجربة والخبرة السياسية والنضالية الكبيرة والطويلة، وأحد أبرز الصف القيادي الأول، في المؤتمر الشعبي العام- إنما تحمل معاني عميقة وتعابير دقيقة، تدل على الجهد الكبير والمضني، الذي دأب على بذله، في مختلف محطات المسيرة الوطنية والديمقراطية، ومازالت على ذات النهج قيادة المؤتمر الشعبي العام، من أجل إرساء تقاليد وقيم «ثقافة الحوار» والدفع نحو الانحياز الوطني الواعي والمسؤول، إلى صف هذا الخيار المدني الحضاري، في معالجة مختلف القضايا الوطنية، والمشكلات والتعقيدات السياسية والاجتماعية، وتذويب التباينات والاختلافات، التي تنشأ بين الفرقاء السياسيين والمكونات الاجتماعية والمدنية، في سياق العملية السياسية والديمقراطية، وما تتحمله قيادة حزب الأغلبية من مشقات ومتاعب وبصبر لايكل، للانتصار لهذه القيم المدنية الحضارية، ليحل الوئام والتشارك الوطني والتفاهم المسؤول، محل الخصام والتصادم والقطيعة بين مختلف القوى السياسية والأحزاب والمكونات الاجتماعية والمدنية، وبما يؤمّن مشاركة الجميع في بناء هذا الوطن، والحفاظ على ثوابته، والارتقاء به إلى مصاف الدول المتقدمة..

هذا هو المؤتمر الشعبي العام الذي يحرص على تماسك الوحدة الوطنية ومكونات المجتمع السياسية والاجتماعية والمدنية، وهذه هي سياسته الثابتة التي لم تتغير ولم تتبدل، منذ أن تأسس في العام ١٩٨٢م، والتي تتجسد في إيمانه الراسخ في الأخذ بنهج الحوار، في مجمل المسارات الوطنية والمصيرية، وهو نهج جرى التأكيد عليه وبوضوح لا لبس فيه، في «الميثاق الوطني» الذي يسترشد به حزب المؤتمر في ممارسة سياسته ونشاطاته في مختلف المجالات والصعد الوطنية..

وعلى هذا الطريق، وتمسكاً بهذا النهج الصائب- الذي أثبتت كل التجارب الوطنية والسياسية نجاحه- جاءت دعوة فخامة رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام، لمختلف الأحزاب والقوى السياسية والمنظمات المدنية والاجتماعية الفاعلة لإجراء حوار وطني جاد ومسؤول، يجري تحت قبة «مجلس الشورى» وعلى قاعدة الدستور والثوابت الوطنية، وبسقف مفتوح لمجمل القضايا التي تهم الوطن، وهو ما يعني أن يتحول هذا الحدث الوطني المهم والكبير.. من «حوار» يقتصر على حضور معين ولقضايا محددة، إلى «مؤتمر وطني» للحوار الواسع والشامل، يتسع لطرح كل القضايا والتحديات الوطنية والمصيرية، للخروج برؤية وطنية تجمع عليها، وبمسؤولية، كافة مكونات العملية السياسية والديمقراطية والاجتماعية والمدنية، وتضع المعالجات العقلانية والحلول الواقعية، التي تحفظ للوطن وحدته وعزته وكرامته، وتصون منجزاته وثوابته.. ومن أجل ضمان نجاح هذا المؤتمر الوطني الكبير، والإعداد الجيد لانعقاده، ولتوسيع حجم المشاركة فيه، جاءت رغبة لجنته التحضيرية وللمرة الثانية، بتأجيل انعقاده إلى نهاية يناير الجاري، وهي خطوة رائعة تستحق الثناء والتقدير..□

تعالوا نحتكم لإرادة الحكمة اليمانية

د. علي مطهر العثربي

■ التأجيل الذي طلبته اللجنة التحضيرية لمؤتمر الحوار في مجلس الشورى يعطي دلالة جادة على أهمية إتاحة الفرصة لمزيد من التحضير الجيد للحوار واستيعاب أوسع وتركيز أكبر على القضايا الوطنية، ويعبر عن احساس اللجنة بحجم المسئولية الوطنية الملقاة على عاتق أعضائها، ولذلك فإن التأجيل إلى نهاية يناير الحالي يأتي في هذا الاتجاه لما من شأنه توخي ظهور نتائج للمتحاورين تقوي الجبهة الداخلية وتعزز روح المسئولية الوطنية في سبيل مواجهة التحديات الداخلية والخارجية وتعالج كل القضايا التي ستطرح على طاولة الحوار وبما يمكن جميع أبناء الوطن الواحد الموحد من الاسهام الفاعل في عملية البناء والتحديث، ومن ثم الانتقال إلى ترجمة تلك المخرجات على أرض الواقع ليلمس المواطن حقائق عملية تعزز الوحدة الوطنية وتصون الأمن والاستقرار وتوصل التنمية الشاملة إلى كل ربوع الوطن الغالي.إن المرحلة المقبلة تُعد المحك العملي لكل القوى السياسية الحية في ساحة الفعل الوطني لتبرهن على مدى جديتها وجاهزيتها لخدمة الوطن والمواطن، لأن المواطن يراقب وبدقة أداء الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني وسيعرف- دون شك- من هو مع الشعب، ومن هو مع مصالحه الآنية والضيقة، وبدون شك فإن كثيراً من مخرجات ذلك الحوار قد يعرض على الشعب ليقول كلمته الفاصلة، وبناءً على تفاعلات وجدية أطراف الحوار الوطني سيكون رأي الشعب مسانداً لكل من يقف إلى جانب الشعب ويعزز وحدته ويصون أمنه واستقراره وسلامة سيادته وإصلاح شأنه السياسي.

ولئن كانت اللجنة التحضيرية لمؤتمر الحوار الوطني في مجلس الشورى قد عملت من أجل الإعداد الجيد والتهيئة اللازمة لإنجاح الحوار فإن على القوى التي مازالت مترددة ان تطلق النية وتُقْدم على الحوار وتطرح ما لديها على طاولة الحوار لما من شأنه الاسهام في عملية البناء بدلاً من التمترس خلف أحلام وأوهام لاتخدم الوطن لا من قريب ولا من بعيد بقدر ما تخدم أعداء الوطن..

كفانا مماحكات وتعالوا نحكم العقل ونتنازل جميعاً لإرادة الحكمة اليمانية.. وأن نتجنب الخوض في القضايا الهامشية التي يهدف البعض من خلالها إحداث زوبعات إعلامية تسيئ إلى الوطن وتحاول النيل من سمعته، ونحن على يقين أن الوطنيين الشرفاء والنبلاء يقدرون كل الجهود الوطنية التي تبذلها اللجنة التحضيرية للحوار الوطني الشامل وان القيادات الوطنية في الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني والعلماء والمفكرين والشخصيات الاجتماعية وقيادات المجالس المحلية على درجة عالية من الحس الوطني.. ولذلك كله فإن الحوار الذي سيبدأ- بإذن الله- بعد الثلاثين من يناير الحالي سيكون على درجة عالية من المسئولية والاحساس بقضايا الوطن والمواطن، فهل يدرك الجميع هذه المسئولية ويبادر إلى الحوار بدلاً من الزوابع الإعلامية..؟ نأمل ذلك بإذن الله.□

لهذا نستذكر مذبحة يناير

اقبال علي عبدالله

■ بعد يومين يتذكر شعبنا ما اقترفه الحزب الاشتراكي اليمني من مذبحة بشعة في حق أبناء شعبنا في المحافظات الجنوبية في الثالث عشر من يناير عام ١٩٨٦م.. مذبحة مازالت آثارها النفسية والاجتماعية باقية في نفوس ووجدان الآلاف من أبناء المحافظات الجنوبية. بل الملايين من أبناء شعبنا اليمني كله، لأن تلك المذبحة لم تفرق بين مواطن وآخر سواء كان من شمال الوطن أو جنوبه أو شرقه أوغربه إبان الحكم الشمولي الدموي للحزب الاشتراكي قبل الوحدة المباركة عام ١٩٩٠م، حيث يتذكر الجميع أن مذبحة الاشتراكي عام ١٩٨٦م تمت وفق البطاقة الشخصية وهو نفس المشهد الذي شاهدناه مؤخراً في الضالع وأبين من قبل عناصر إرهابية تدعى «بالحراك الجنوبي» قامت بالتقطع للمواطنين القادمين الى عدن.. وهو أمر سيتم تناوله في معرض مقالنا هذا.

من نافل القول إن استذكارنا لتلك المذبحة البشعة رغم مرور أكثر من عقدين من أحداثها التي مازالت كما أشرت آثارها تدمي الآلاف من الأسر خاصة في محافظات عدن، وأبين، وشبوة، كما أدمت الوطن كله لفقدانه كوادر مدنية وعسكرية وقيادات تاريخية شكل رحيلها خسارة لا تعوض للوطن كله ليس للمحافظات الجنوبية والشرقية فقط، فالقادة الشهداء عبدالفتاح أسماعيل وعلي عنتر، وصالح مصلح، وعلي شائع، ومحمد عشيش، وثابت عبد وقافلة طويلة من الشهداء كانوا قادة أنجبتهم اليمن وليس المحافظات الجنوبية فقط..

أقول: إن استذكارنا لتلك المذبحة تأتي من حقيقة لا يمكن نكرانها اليوم بأن كثيراً من قادة هذا الحزب - الاشتراكي اليمني - الهاربين في الخارج والموجودين داخل الوطن، لم يستفيدوا من دروس وعبر نتائج تلك المذبحة والادهى أنهم مازالوا يحنون الى تكرار المذبحة في وطن الثاني والعشرين من مايو العظيم.. وإن اختلفت أساليبهم وأدوات تنفيذ فعلتهم الجديدة.

إن القارئ الحصيف للمشهد السياسي في الوطن اليوم وتحديداً - حسب اعتقادي وقراءتي -منذ الانتخابات الرئاسية والمحلية التي جرت في سبتمبر ٢٠٠٦م وأفرزت نتائجها انتصار الشعب لإرادته بانتخاب مرشحي المؤتمر الشعبي العام ورئيسه فخامة الأخ القائد علي عبدالله صالح الذي على يده تحقق حلم أحلام كل أبناء الوطن في الداخل والخارج بالوحدة المباركة، ولم شمل الوطن الممزق عقوداً طويلة.. مشهد اليوم يذكرنا بالأيام والمراحل التي سبقت يوم المذبحة في ١٣ يناير عام ١٩٨٦م في عدن وأبين وشبوة تحديداً، وهي أيام ولحظات عكست دموية الحزب الاشتراكي خاصة بعض قادته السياسيين والعسكريين عندما كانوا يحكمون جزءاً غالياً من الوطن، عانى مواطنوه دورات الدم كل أربعة أعوام منذ نيل الاستقلال الوطني نهاية عام ١٩٦٧م حتى يوم الانتصار للوحدة المباركة في السابع من يوليو ١٩٩٤م.. وهو نفس الحزب وإن كان غالبية أعضائه -للحق نقول- وحدويين يرفضون لغة الدم والارهاب غير أن بعض قادته خاصة مشعلي ومخططي مذبحة ١٣ يناير ٨٦م وحرب الردة والانفصال صيف ١٩٩٤م مازالت -رغم هروبهم من الوطن- دماء الارهاب، والتآمر على الوطن تجري في دمائهم وهذا ما سنتطرق اليه في الموضوع القادم بإذن الله.□

دعوة وطن لا تقبل التسويف

علي عمر المسيعري

sayari13@hotmail.com

■ مثلما للحوار المسئول من أسس وقواعد وسقف تضمن له الاستمرار إلى نهايته، فإن هناك عوامل اخرى لاتقل أهمية عن هذه المفاصل، ولعل في مقدمتها الدوافع للدعوة إلى الحوار، وأجندة ونوعية الحوار ومحدداتها، ثم يأتي العامل المهم وهو الإخلاقيات التي تحكم الأطراف المتحاورة وتقوم مستويات جديتهم في الجلوس على طاولة هذا الحوار أو ذاك.

لنأخذ، على سبيل المثال، نوعية الحوار وطابعه.. هناك حوار ينشأ بين الحزب الحاكم كطرف وبين أحزاب المعارضة كطرف ثان، وقد جرت العادة في بلادنا أن تكون أجندة هذا الحوار هي التي تحدد الأحزاب المشاركة فيه من الطرف الثاني، كما هو حال الحوار بين مؤتمرنا الشعبي العام و«المشترك» حول التعديلات الدستورية وقوام اللجنة العليا للانتخابات وغير ذلك، على اعتبار أن أجندته تتعلق بالانتخابات، وأن الأطراف المتحاورة ممثلة في البرلمان، والذي لم يخل من المناورات السياسية، وعوامل الاشتراطات، إن لم نقل التفاوض، إلاّ أنه خرج في الأخير بأتفاق ٢٣ فبراير عام ٢٠٠٩م والذي صممت قيادة مؤتمرنا على التمسك به من منطلق حرصها على إنجاح الاستحقاق الوطني الديمقراطي في إبريل من العام القادم.

أما الحوار الوطني الشامل الذي دعت إليه قيادتنا السياسية ممثلة بفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح- حفظه الله- والذي كان مقرراً أن يلتم شمله في التاسع من يناير الجاري، ومدد موعده مراعاة لمشاركة جميع الأطراف الملتزمة بالثوابت الوطنية، فهي دعوة لاتقبل الاشتراطات والانتقائية، لأنها تختلف في نوعية أجندتها ودوافعها ومحدداتها وأخلاقياتها عن بقية الحوارات، كونها دعوة مسئولة وجادة استدعتها الضرورة الحتمية للمصلحة العليا للوطن، وملزمة لجميع الأحزاب والمنظمات السياسية والشخصيات المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني، ويتحمل مسئولية التنصل عنها أو حرفها عن مسارها أو إفشالها أي طرف في منظومة العمل السياسي والحزبي والاجتماعي.

ونأمل أن يلتم شمل هذا الحوار الوطني المسئول في القريب العاجل، لأنه أساساً دعوة وطن وشعب بكامله لاتتقبل التسويف والأعذار والاشتراطات والمناورات وغير ذلك.

قال الشاعر:

وللأوطان في دم كل حر
يد سلفت ودين مستحق

«أحمد شوقي»

«الميثاق» وصويحباتها

صلاح أحمد العجيلي

■ مع ولوج العام الجديد ٢٠١٠م أبعث بباقة ورد مخصصة بمشاعر الحب والتقدير للزملاء الأعزاء في قيادة تحرير صحيفة «الميثاق» رئاسة وهيئة تحرير وسكرتارية وطاقمها الفني والمطبعي على جهودهم التي بذلوها خلال العام المنصرم ٢٠٠٩م للإرتقاء بها في بلاط صاحبة الجلالة وتشريف صحافتنا المحلية وإعلامنا المؤتمري المقتدر.. ليس كثيراً على هذه الصحيفة «الأم» لصحف المؤتمر الأخرى المتواجدة في مختلف المحافظات هذه اللفتة وهي الصحيفة الوحيدة في نظري التي جسدت بحق وحقيقة التلازم والحرص وقوة الانتماء وجعلت القارئ طوال الأشهر الأخيرة على بينة مما يجري في دهاليز وخبايا الحرب في صعدة وسفيان وقريبة جداً من قلب الأحداث بما يقع في لحج أو أبين أو الضالع أو كارثة السيول في حضرموت، وهكذا هي الصحافة الجادة والملتزمة بقضايا شعبها وهموم أبناء وطنها.. لقد شرفت «الميثاق» جميع العاملين فيها وكذلك كل العاملين في صحف المؤتمر الشعبي العام، لقد كان -بحق- عام ٢٠٠٩م بالنسبة لأسرة «الميثاق» عاماً مليئاً بالجد والنشاط والحركة الدؤوبة والالتقاط الصحفي الذكي، فلها منّا كل الحب والتقدير.. ونتمنى لكل العاملين فيها التوفيق والنجاح خلال العام الجاري ٢٠١٠م، وأن يكون عاماً حافلاً بالتقدم والتحديث والإبداع لها ولكل زميلاتها الأخريات «٢٢مايو، والمسيلة، وتعز»، وهنا حين نشيد بـ«الميثاق» ليس معنى ذلك الانتقاص من صويحباتها الأخريات ولكن نقدر لهن فبعضهن يعشن ظروفاً مالية صعبة مقارنة وصحيفة «الميثاق» (الأم) التي تعاني هي الأخرى من جفاف في مصادر الدعم والتمويل وقدم الأجهزة، وحدث ولا حرج في «المسيلة» وزميلاتها ولكننا نثق في قيادتنا الإعلامية ممثلة بالدكتور أحمد عبيد بن دغر الأمين العام المساعد للمؤتمر لشؤون الفكر والثقافة والإعلام والأستاذ طارق الشامي رئيس الدائرة الاعلامية أن يستشعروا ما نعيشه وواقع الحال وما يتطلبه العمل الصحفي والإعلامي من تحديث مستمر لكل مكونات العمل من أجهزة وتقنيات وأفكار ورؤى جديدة.

رسائل بـS.M.S»

الأولى: إلى وزير الاتصالات وتقنية المعلومات، بعث بها عدد من أبناء محافظة حضرموت المغتربين في المملكة العربية السعودية مفادها: شكواهم من قطع خدمة الهاتف / خدمة الاسقاط بمن موبايل في مناطق الأرياف بمديريتي الديس الشرقية والريدة وقصيعر، الأمر الذي قطع تواصل المغتربين مع أهاليهم وأبنائهم في تلك المناطق .. نتوقع الاستجابة من الوزير ومدير عام فرع الوزارة بحضرموت.

الثانية: نبعثها للأخوة في قيادة محافظة حضرموت والمجلس المحلي على جهودهم المشكورة لإدراج مشروع سفلتة طريق وادي عسد الجبل، المناطق المجاورة لها ضمن المشروعات الريفية بوزارة الأشغال والطرق.. فلهم كل التقدير..□

لله.. ثم للوطن

نيزان توفيق

■ من زمان والمعارضة تقول ما لا تفعل وتفعل مالا تقول!

فهي تارة تطالب بحرية الرأي واقتران الرأي بالرأي الآخر، في حين لديها مئات الوسائل الاعلامية الناطقة باسمها وفي هذه الوسائل لا صوت يعلو صوتها ولا رأي سوى رأيها!!

وتارة أخرى تجدها تنادي بالمصداقية في القول.. والمصداقية بحروفها التسعة بريئة منها!!

هذه العبارات ليست لفتح باب المزايدة أو المكايدة إنما تفضي الى قراءة عابرة لواقع أليم!

فقبل بضعة شهور أطلقت المعارضة من إحدى الدول الصديقة قناة فضائية تُدعى «سهيل» ، وكان المشاهد اليمني يعتقد أن المعارضة في قناتها هذه سترفع شعار «لله ثم للوطن» في تناولها لمجمل قضايا وهموم المجتمع عدا اعتقاده بتناولها لقضاياه من أتراح وأفراح، لا أن ترميها عرض الحائط والنظر اليها بنوع من اللامبالاة!! كما اتضح فيما بعد!

كان يعتقد أنها ستركز بشكل بارز على تشجيع الاستثمار داخل البلد، بحيث تكون نافذة تطل منها اليمن!

كان يعتقد أن المعارضة في قناتها تلك ستلعب دوراً بارزاً في مكافحة الفساد بالتوعية والتثقيف والكشف عن بؤره بالوثيقة والدليل الدامغ وبأساليب نزيهة وشفافة.

وكان المشاهد يعتقد الكثير والكثير.. لكن المعارضة كعادتها -وقطع العادة عداوة- كما يقولون، أفشلت كل اعتقاداته وتفاؤلاته، فأدلجت القناة بأيديولوجيتها وبروبجاندتها المعتادة، أي كيف توجد مشكلة للمشكلة؟!!

ولم تجسد - كما كان يزعم خطباؤها وفلاسفتها - حرية الرأي والرأي الآخر، إنما رسخت سيادة رأي آخر مشحون بالبارود والديناميت!!

وبالتالي لم توجد منبراً اعلامياً ذا خطاب عقلاني ممزوج بنوع من المهنية والمصداقية يطرح الرؤى والحلول الممكنة لكافة المشاكل والاشكاليات السائدة في المجتمع، بل راحت تركز على الجانب السياسي بصورة رئيسية ومركزة ، وياليت كان من منطق تلطيف الاجواء إنما من أجل تعكيرها وكيل الأمور بمكيالين!!

وأمام معطيات سلبية تكرسها المعارضة بالصوت والصورة لا يسع المشاهد الا أن يتمنى من سويداء قلبه أن لا تولي المعارضة وجهها صوب المشاريع الصغيرة إنما صوب المشروع الكبير.. الوطن .. ولا شيء غير الوطن.□

زاوية حارة

فيصل الصوفي

لكن ماذا لو قد وصلوا من الصومال؟

■ حركة الشباب المجاهدين في الصومال تعتبر جزءاً من تنظيم القاعدة الإرهابي أعلنت أول هذا الشهر أنها سترسل مقاتلين إلى اليمن للقتال إلى جانب القاعدة، وكانت الاستجابة من قبلنا أن وزير الخارجية يؤكد أن اليمن لن يقبل عناصر إرهابية على أراضيه وسيكون لها بالمرصاد، وقوات خفر السواحل من جانبها أكدت أنها ستشدد تفتيش القوارب القادمة وستزيد الحراسة في سواحل اليمن، وهذا كله جيد ومطلوب على الدوام، ومطلوب أيضاً في المطارات والحدود البرية سواء تلقينا تهديداً أم لا، ولكن ماذا لو كان الإرهابيون قد وصلوا بالفعل قبل أن تعلن حركة الشباب المجاهدين تهديدها، إذ ليس من عادة الإرهابيين أن يكشفوا عن خططهم وعملياتهم قبل أن يتموها، وعليه يتعين الأخذ في الحسبان ان إرسال مقاتلين إلى اليمن قبل الإعلان عن ذلك أمر محتمل، وتقوي هذا الاحتمال معلومات سابقة عن اعتقال صوماليين وغير صوماليين قدموا من هناك، وكذلك وجود وثائق وجثث لأشخاص أجانب في المواقع التي ضربت مؤخراً.

ليس هذا تحريضاً ضد اللاجئين، ولكن من واجب الأجهزة الأمنية والهيئات المحلية والدولية للاجئين أن تعمل معاً من أجل تقنين الفوضى القائمة وتعيد اللاجئين إلى أماكنهم المحددة في القوانين المحلية والمعاهدات الدولية، فأماكنهم هي مراكز الإيواء والمخيمات التي يجب أن يحصلوا فيها على الرعاية الجيدة بدلاً من تركهم يجوسون خلال الديار وينتشرون في الحضر والريف اليمني معرضين أنفسهم لمخاطر ومتاعب مؤكدة، ومخاطر محتملة على البلد .. إن مثل هذا الإجراء مطلوب في هذه الظروف ولو لفترة مؤقتة، وهذا الإجراء ليس ضد حق الإنسان في اللجوء بل يدخل في صميم أساليب تنظيم التمتع بهذا الحق، وإذا اقتضى هذا الإجراء بعض الاستثناءات فيجب على الآخرين أن يلتمسوا لنا العذر، لأن تلك التهديدات صادرة عن حركة إرهابية لا مشروع لها في بلدها سوى التدمير والقتل، فما عسى أن يكون موقفها من اليمن غير ذلك بل وما هو أسوأ منه؟

تصوروا لو أن ذلك النيجيري الذي غادر اليمن بأمر من تنظيم القاعدة لكي ينفذ عملية عيد الميلاد تمكن من تفجير نفسه وتفجير الطائرة بسماء ديترويت وقتل ركابها .. ماذا كان سيحدث؟

ببساطة سترى الولايات المتحدة الأمريكية أن هجوماً في ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٩ شبيهاً بهجوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١م قد نال من كرامتها ولو بقدر أقل.. وعندها هل سيكون رد فعلها ورد فعل الغرب ودول الضحايا عادياً؟

إن بلادنا كانت عرضة لحصار وضربة عسكرية بعد أيام من هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١م ويومها كان الأسد الأمريكي مجروحاً من تنظيم القاعدة وحركة طالبان في أفغانستان ولم يخرج أي واحد من أولئك الانتحاريين من اليمن، فما بالك والنيجيري الذي كان يعتزم تفجير الطائرة الأمريكية فوق سماء ديترويت وعلى متنها مئات الركاب قد أعد في اليمن وأرسله الإرهابيون من اليمن؟ لقد أحبط الله عمله وخيب أمل الإرهابيين وجنبنا شراً ماحقاً، لكن ماذا لو لم يحدث هذا التدخل الإلهي؟□

بوضوح

ibnuneel@yahoo.com

ابن النيل

ويبقون صغاراً

■ هناك أناس لايصلح أيّ منهم إلاّ لأداء دور الرجل الثاني في المؤسسة التي يعمل بها أو المنظومة التي ينشط في إطارها، وحتى لوحدث وأن بات موقع الرجل الأول شاغراً في هذه المؤسسة أو تلك المنظومة، فإنه لايسعى من جانبه إلى أن يتبوأ موقعاً يراه أكبر من أن يتبوأه هو وأمثاله ممن هم على شاكلته، لكونه اعتاد على أن يبقى بحجم الموقع الأصغر الذي يشغله.

أمثال هؤلاء.. لايستحقون أن يكونوا كباراً، وهو ما يشبه إلى حد كبير- مع مراعاة الفارق- طبيعة من اعتادوا على أن يتعايشوا مع كيان وطني بحجم تطلعاتهم المحدودة، إذا كان لديهم ما يتطلعون إلى بلوغه أصلاً، ممن يريدون العودة بنا إلى ماقبل الثاني والعشرين من مايو عام ١٩٩٠م، حيث واقع التشرذم والانقسام إياه، ذلك أنهم يستعصون على أن يكونوا كباراً، بحيث يروق لهم أن تكبر بلادهم وأن تحتل مكانتها اللائقة بها بين غيرها من سائر البلدان في محيطها العربي أو الاقليمي أو الدولي، فالبلدان تكبر بأبنائها الكبار، ممن يكبرون بها بالمقابل، وليس أدل على ذلك مما نلامسه بأم أعيننا عن قرب.. منذ ولدت تجربة الإمارات العربية المتحدة، وقد كان بمقدور كل إمارة منها أن تستقل بذاتها.. غير أن القائمين على تسيير شئونها أرادوا لها أن تكبر ببعضها البعض، فكان لهم ما أرادوه بالفعل، وبات أبناؤها أكبر بكثير مما كانوا عليه في زمن ماقبل ولادة تجربتهم الوحدوية الواعدة والخلاقة تلك، بقدر ما باتوا خير سند لأشقائهم العرب أينما كانوا.

وبعيداً عن كل هذا وذاك.. فإنه لاينبغي علينا بحال من الأحوال أن نتجاهل حقيقة أننا في زمن.. تسعى فيه دول كانت بالأمس القريب امبراطوريات عظمى.. إلى الذوبان في نسيج كيانات دولية كبرى.. ارتأت في انضمامها إليها ما يجعلها أكبر بكثير مما لو بقيت على حالها، وإن كانت تمتلك القدرة على التأثير بمفردها في مجريات الأمور من حولها، عملاً بمبدأ التنسيق مع الآخرين في هذا الاتجاه، وبين أيدينا، نموذج الاتحاد الأوروبي، وقد بات بمثابة الحاضنة الخصبة لأحلام عديد أركانه، على اختلاف أعراقهم ودياناتهم.

أما هؤلاء.. ممن ليس بوسعهم أن يكونوا كباراً، فسوف يبقون صغاراً، على زيف مايدعونه سراً وعلانية.. وإلى حديثٍ آخر.□